تأميم الإستيراد .. هل يكون الملجأ الأخير للدولة للقضاء على الإستيراد السفيه وللتحكم فى الأسعار ؟!

محمد سعد زغلول سالم

الجمعة ٢ فبراير ٢٠٢٤

يعانى الإقتصاد فى مصر منذ بدأت مرحلة الإنفتاح الإقتصادى منذ خمسين عاماً وإلى الآن من أزمات ومشاكل عديدة بعضها طارىء مؤقت وبعضها الآخر مُزمن لا يتصدى لمواجهته أحد وتتزايد آثارُه السيئة والمُعَّوقة على النواحى المعيشية للشعب بإضطراد. ويمثل الإستيراد السفيه أحَد أهم هذه المعَّوقات الإقتصادية والإجتماعية والتنموية والتى ترقى فى توصيفها إلى مرتبة الجرائم الإقتصادية نظراً لما تتسبب فيه ويستتبعها من عواقب إجتماعية تمس مستوى معيشة غالبية الشعب وعواقب تنموية تؤدى إلى عجز وقصور متزايد فى توفير إحتياجات التنمية فى مجالات حيوية عديدة يعانى الشعب من جرَّاء نقصِها ومن تدهور كفاءة المتوافر منها.

فالإستيراد السفيه الذى صار وصفاً معبراً عن جانب كبير من نشاط الإستيراد والذى يعتبر من ضرورات الإقتصاد الحر تسبب فى حدوث نقص متزايد فى إحتياطيات العملات الأجنبية المتاحة للإستيراد الضرورى الذى يوفر الآلات والمواد الوسيطة اللازمة لعمل جانب كبير من المصانع والذى يوفر السلع الحيوية اللازمة لتغطية الفجوات الغذائية والدوائية العديدة التى تؤثر بالسلب على مستويات معيشة المواطنين. ورغم ذلك مازال نشاط الإستيراد السفيه للسلع والمنتجات عديمة الفائدة وعديمة النفع للسواد الأعظم من المواطنين مُستمراً بغير قيود بحجة إلتزام الدولة بمبادىء الإقتصاد الحر وإكتفائها فى بعض الأحيان بتحجيمه بمنع التمويل العام لهذا النشاط الضار وهو قرار يؤدى إلى مزيد من الأزمات وإلى إزدهار نشاط السوق السوداء للعملات الأجنبية حيث يلجأ العاملون فى أنشطة الإستيراد السفيه إلى توفير إحتياجاتهم منها لإستيراد سلع ومنتجات يجعل من هذا النشاط حتى وإن كانَ مُقنناً ومسموحاً به ويسمح به القانون جريمة قانونية عندما يتم السماح على سبيل المثال بإستيراد فوانيس رمضان وسجاجيد الصلاة والسبح وأطعمة الحيوانات الأليفة واللب وأقلام الرصاص ولعب الأطفال والكلاب الخ الخ الخ فى هذه الظروف المعيشية المتدنية وبالغة السوء بالنسبة للجزء الأعظم من الشعب الذى يعانى من عواقب التدهور الإقتصادى المتزايد وبغير توقف فى أحواله المعيشية منذ سنين.

وتتزايد عواقبُ ومضار الإستيراد حتى وإن كانَ مقتصراً على السلع والمنتجات الضرورية والذى يتم فى سياق الإقتصاد الحر الذى يُصِّر القائمون على إدارة الإقتصاد المصرى على التمسك به وهو قولة حق يراد بها ليس باطلاً فقط بل وفساد وإحتكار وجشع فاجر يتجلى فى سُعار الإرتفاعات الجنونية فى الأسعار بسبب إحجام الدولة عن التدخل لكَبْح جماح هذه الأنشطة مرة أخرى بحجة الإلتزام بمبادىء الإقتصاد الحر الذى يمنعها من التدخل فى عملية تحديد الأسعار رغم أنَّ كُلَّ من يعرف بديهيات الإقتصاد يعرف أنَّ الإقتصاد الحر نظامٌ لا يصلح إلا فى الدول التى بلغت مرحلة معينة من الرأسمالية لم تبلُغها مصر ولم تقترب حتى من عتباتِها مما يجعل من إتباع نهج الإقتصاد الحر فى مصر نوعاً من العبث والهزل تتبدى عواقبه الكارثية فى كُلٍّ ما نواجهه من أزمات إقتصادية طاحنة تتجلى أبرز وأقسى جوانبها فى ما يعانيه غالبية طبقات الشعب من أجل الحصول على وتوفير إحتياجاتهم المعيشية الغذائية والدوائية وغيرها بأسعار فى متناول أيديهم بسبب مبادىء هذا الإقتصاد الحر الذى تلتزم به الدولة وهو فى حقيقته إقتصاد مُنفلِت مسعور لا يلتزم بأية مبادىء إقتصادية عاقلة فضلاً عن أية مبادىء أخلاقية يتوجب على آليات الإنتاج والتجارة الإلتزام بها مثلما يحدث فى أعتى الإقتصاديات الرأسمالية فى العالم ويجعل من الربح بغير أية قيود حتى وإن كانَ ربحاً حراماً هدفاً وحيداً ودائماً له.

ولذا فإن تأميم الإستيراد بصورةٍ كاملة وشاملة بحيث يقتصر نشاط الإستيراد على أجهزة الدولة العامة فقط وحظر السماح بأى مساهمة للقطاع الخاص فى هذا النشاط هو الملجأ المنطقى والعملى الأخير فى ظل هذه الأزمة الطاحنة الناتجة من نقص العملات الأجنبية اللازمة لتوفير الإحتياجات الحيوية الضرورية للشعب حتى يمكن التحكم فى نوعيات وكميات وأسعار السلع والمنتجات المستوردة بحيث تقتصر فى ظل هذه الأزمة الطاحنة على توفير العملات المتاحة بالبنك المركزى لإستيراد الإحتياجات الغذائية المباشرة التى لا يكفى الإنتاج الوطنى منها لتوفير الإحتياجات الكافية للشعب كالقمح والأرز والسكر والزيوت والفول والعدس وإستيراد الإحتياجات الغذائية غير المباشرة مثل الأعلاف والأسمدة اللازمة للإنتاج الزراعى والحيوانى وإستيراد الإحتياجات الدوائية وإستيراد الإحتياجات الصناعية من الآلات والسلع الوسيطة اللازمة للإنتاج الصناعى القابل للتصدير والذى يمثل حجر الزاوية فى حل الجزء الأكبر من أزمات مصر الإقتصادية.

وبذا فإن تأميمَ الإستيراد وقصره على الدولة فقط دون القطاع الخاص وكذا قصره على الإحتياجات الغذائية المباشرة والإحتياجات الغذائية غير المباشرة والإحتياجات الدوائية والإحتياجات الصناعية سوف يقضى على أنشطة الإستيراد السفيه ويقضى على جزء كبير من نشاط السوق السوداء للعملة التى تزدَهِر فى جانب كبير منها بسبب أنشطة هذا الإستيراد كما سيؤدى إلى تحديد أسعارٍ عادلة لهذه المنتجات الحيوية الضرورية للشعب حتى إذا إضطرت الدولة فى حالة الإرتفاعات الكبيرة فى اسعارها بالخارج إلى التدخل بمقتضى إلتزامها بتوفير الحماية المعيشية للمواطنين لتوفيرها بحيث تكون أسعارها فى متناول السواد الأعظم من الشعب وهو ما لا يمكن تحقيقه فى ظل الإلتزام غير المنطقى للدولة بمبادىء الإقتصاد الحر الذى لا يصلُح لإتباعِه فى وطن مثل مصر يحيا السوادُ الأعظم من شعبها تحتَ أو على خط الفقر ويهْوى الكثيرون منهم يوماً بعد يومٍ إلى ما تحت هذا الخط بسبب مبادىء هذا الإقتصاد الحر الذى يمثل الإستيرادُ السفيه أحد أسوأ ظواهره السيئة والمُعَّوقة لأى جهود هادفة إلى الإصلاح أو التنمية أو تحسين مستويات حياة الشعب وتوفير إحتياجاته الضرورية بأسعار يجب أن تكونَ فى متناول كُلٍّ من يحتاج إليها.

